التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2021-2030

الموجز

تقدّم التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2021-2030 تقييمًا توافقيًا بشأن توقعات السنوات العشر المقبلة بالنسبة إلى أسواق السلع الزراعية والسمكية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وهي بمثابة مرجع لتحليل السياسات التطلعية والتخطيط لها. إنّ هذا التقرير ثمرة جهد تعاوني بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أُعدّ بفضل مساهمات حكومات الدول الأعضاء ومنظمات مختصة في السلع الأساسية. وهو يسلط الضوء على الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي ستحرّك القطاع العالمي الزراعي والغذائي، على افتراض أنه لم تحدث أي تغييرات كبرى في أحوال الطقس أو السياسات. وبما أنّ مدّة تقرير "التوقعات" لهذا العام تنتهي في عام 2030، تشير الإسقاطات الواردة في التقرير أيضًا إلى المجالات التي تتطلب مزيدًا من الاهتمام من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أظهر القطاع العالمي الزراعي والغذائي قدرة على الصمود خلال هذه الجائحة، غير أن الخسائر في المداخيل والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية تسببا في ارتفاع معدلات نقص التغذية

وفي وقت إعداد هذا المنشور، أظهر قطاع الزراعة والأغذية قدرةً عالية على الصمود أمام جائحة كوفيد-19 العالمية، مقارنة بسائر قطاعات الاقتصاد، غير أنّ الأثر المضاعف للخسائر على مستوى المداخيل والتضخم في أسعار الأغذية الاستهلاكية جعل الوصول إلى الأنماط الغذائية الصحية أكثر صعوبةً للعديد من السكان. وبعد الانكماش الاقتصادي الأولي الناجم عن صدمة كوفيد-19، تستند الإسقاطات الواردة في تقرير "التوقعات" حدوث انتعاش اقتصادي واسع النطاق ابتداء من عام 2021. ولكن، من المتوقع أن يظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2030 دون مستوى الإسقاطات المسجّلة لعام 2030 قبل الجائحة لأنّ استرداد كامل الخسارة المترتبة على الناتج المحلي الإجمالي خلال الجائحة غير متوقّع. وتشير الإسقاطات الواردة في التقرير إلى أنه سيكون من الصعب بوجه خاص تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع بحلول عام 2030 إن اتّبعنا أسلوب العمل المعتاد.

الشكل 1. نصيب الفرد من استهلاك المجموعات الغذائية الرئيسية (مكافئ السعرات الحرارية)، موزعًا بحسب مجموعات الدخل

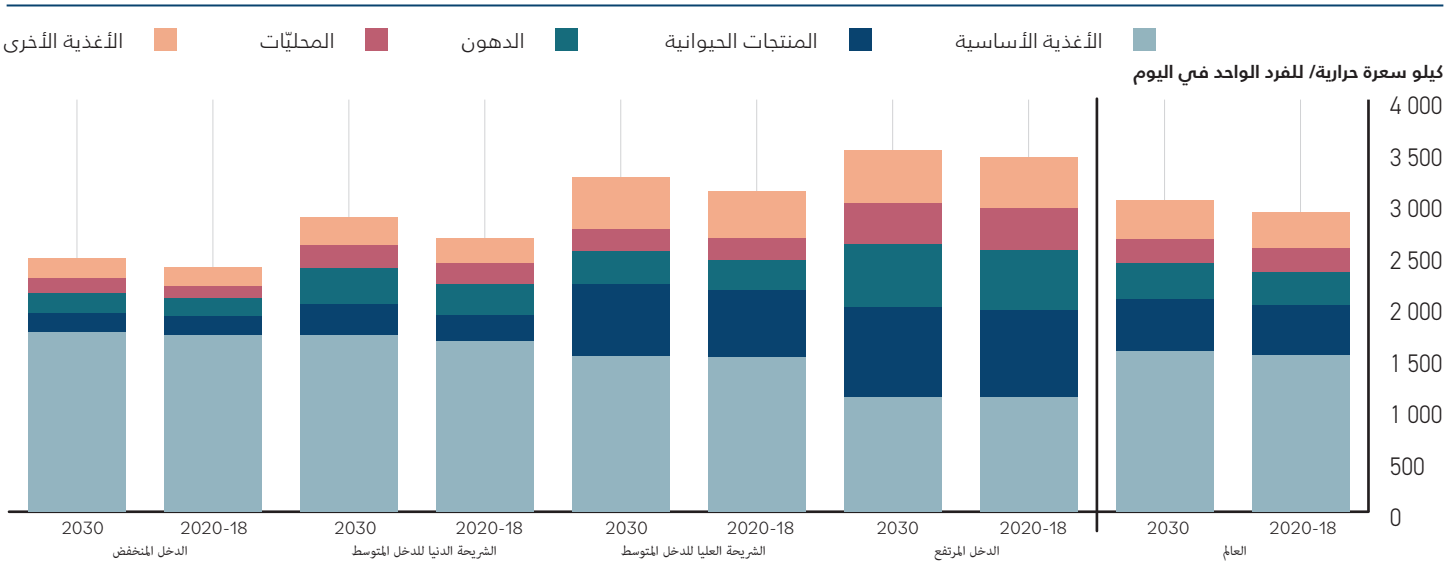

ملاحظة: تستند التقديرات إلى سلاسل زمنية تاريخية من قاعدة بيانات ميزانيات الأغذية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) التي استكملت بقاعدة البيانات الخاصة بتقرير "التوقعات". أما المنتجات التي لا يشملها تقرير "التوقعات" فقد استكملت استنادًا إلى الاتجاهات. وقد وزّعت فرادى البلدان البالغ عددها 38 بلدًا والتجمعات الإقليمية الأحد عشر في خط الأساس على أربع مجموعات للدخل وفقًا لدخل الفرد الواحد في عام 2018. أما الحدود القصوى المطبقة فهي: الدخل المنخفض: < 550 1 دولارًا أمريكيًا، والشريحة الدنيا للدخل المتوسط: < 895 3 دولارًا أمريكيًا، والشريحة العليا للدخل المتوسط: < 000 13 دولار أمريكي، والدخل المرتفع: > 000 13 دولار أمريكي. وتشمل الأغذية الأساسية الحبوب والجذور والدرنات والبقول. وتشمل المنتجات الحيوانية اللحوم ومنتجات الألبان (باستثناء الزبدة) والبيض والأسماك. وتشمل الدهون الزبدة والزيت النباتي. وتشمل المحليات السكر وعصير الذرة المركز عالي الفركتوز. وتشمل فئة "الأغذية الأخرى" الفواكه والخضروات وغير ذلك من المحاصيل والمنتجات الحيوانية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2021). قاعدة بيانات ميزانيات الأغذية في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، www.fao.org/faostat/en/#data/FBS؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة (2021)، "التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"، الإحصاءات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات) http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
OECD BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

من المتوقع أن يزيد الاستهلاك الغذائي لدى المستهلكين في البلدان المتوسطة الدخل بشكل ملحوظ، بينما من المتوقع أن تظل الأنماط الغذائية في البلدان المنخفضة الدخل على حالها إلى حد كبير

وستتباين تحديات القضاء على الجوع في ما بين البلدان. فوفقًا لتقرير "التوقعات"، من المتوقع أن ينمو متوسط توافر الأغذية على المستوى العالمي للفرد الواحد بنسبة 4 في المائة على مدى السنوات العشر القادمة، ليتجاوز 3 025 كيلو سعرة حرارية يوميًا في عام 2030. ولكنّ هذا المتوسط العالمي يخفي التباينات بين الأقاليم. فمن المتوقع أن يزيد الاستهلاك الغذائي لدى المستهلكين في البلدان المتوسطة الدخل بشكل ملحوظ، بينما ستظل الأنماط الغذائية في البلدان المنخفضة الدخل على حالها إلى حد كبير. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان 224.3 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في الفترة 2017-2019، من المتوقع أن يزداد توافر السعرات الحرارية للفرد الواحد يوميًا بنسبة 2.5 في المائة فقط خلال العقد القادم ليبلغ 500 2 كيلو سعرة حرارية في عام 2030.

من المتوقع أن يراوح مستوى استهلاك البروتينات الحيوانية في البلدان المرتفعة الدخل محلّه، بينما من المتوقع أن يبقى الطلب على المنتجات الحيوانية عاليًا في البلدان المتوسطة الدخل

ومن المتوقع حدوث بعض التغييرات في الأنماط الغذائية خلال العقد المقبل. ففي البلدان المرتفعة الدخل، من المتوقع أن يراوح نصيب الفرد الواحد من البروتينات الحيوانية محلّه. وبسبب تزايد الشواغل المتعلقة بالصحة والبيئة، لا يتوقع أن يزداد استهلاك الفرد من اللحوم، وسيستبدل المستهلكون على نحو متزايد اللحوم الحمراء بلحوم الدواجن ومنتجات الألبان. أما في البلدان المتوسطة الدخل، فمن المتوقع أن يبقى تفضيل المنتجات الحيوانية والأسماك قويًا وأن يزيد نصيب الفرد الواحد من البروتينات الحيوانية بنسبة 11 في المائة، ما من شأنه تضييق فجوة الاستهلاك القائمة مع البلدان المرتفعة الدخل بنسبة 4 في المائة لتبلغ 30 غرامًا/ للشخص الواحد/ يوميًا في عام 2030.

من المتوقع الانتقال ببطء نحو أنماط غذائية صحية أكثر، إلا أنه من المتوقع أن تواصل الدهون والمواد الغذائية الأساسية هيمنتها على نمو استهلاك الأغذية

ويؤثر تكوين الأنماط الغذائية أيضًا على النتائج الصحية العالمية. فمن المتوقع أن تشكّل الدهون والنشويات على المستوى العالمي 60 في المائة تقريبًا من السعرات الحرارية الإضافية على مدى العقد القادم، وأن توفّر 63 في المائة من السعرات الحرارية المتاحة بحلول عام 2030، بينما من المتوقع أن تواصل الفواكه والخضروات توفير 7 في المائة فقط من السعرات الحرارية المتاحة. وثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية من أجل التوصل إلى صافي المتناول من الفواكه والخضروات للفرد الواحد يوميًا الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 400 غرام. ويشمل ذلك الجهود الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية المرتفعين خصوصًا في المنتجات القابلة للتلف.

الطلب العالمي على الأعلاف مدفوع بتوسّع أعداد المواشي وزيادة تكثيف الإنتاج، وآخذ في التراجع نتيجة تحسين كفاءة الأعلاف

ويسلّط تقرير "التوقعات" الضوء على التأثير الهام لكفاءة الأعلاف وتفشي الأمراض على الاتجاهات المستقبلية في الإنتاج الحيواني وأسواق المنتجات الزراعية. فمن المرتقب أن يؤدي الانخفاض المرتقب في نموّ إنتاج الثروة الحيوانية وتحسين كفاءة الأعلاف في البلدان المرتفعة الدخل وبعض الاقتصادات الناشئة إلى تباطؤ النموّ في الطلب على الأعلاف بالمقارنة مع العقد الماضي. وفي المقابل، سيشهد العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل نموًّا قويًا في الطلب على الأعلاف خلال العقد المقبل في ظل توسّع قطاعات الثروة الحيوانية فيها وتكثيف إنتاجها. وستؤدي تنمية قطاع تربية الحيوانات في جمهورية الصين الشعبية (الصين) وهي تتصدر قائمة البلدان المستهلكة للأعلاف في العالم، دورًا محوريًا في تنمية أسواق الأعلاف العالمية. وعقب تفشي حمى الخنازير الأفريقية، بدأت الصين في إعادة بناء وإعادة تكوين قطعان الخنازير في عام 2020، ما كان له أثر صاف ضئيل على متوسط استخدام الأعلاف لكل وحدة من منتجات الثروة الحيوانية.

الشكل 2. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المباشرة الناجمة عن إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، بحسب الأنشطة

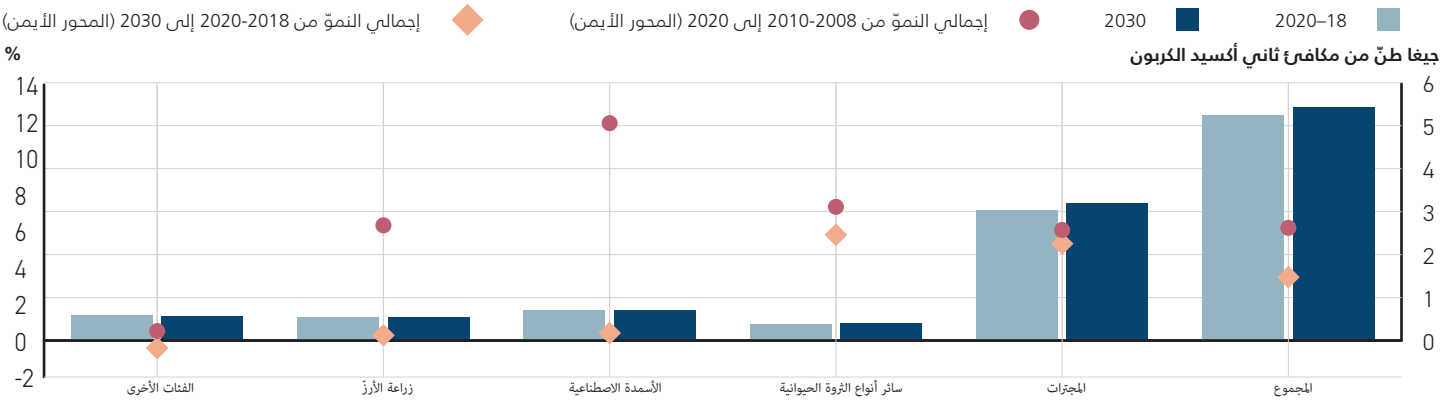

ملاحظة: تستند التقديرات إلى سلاسل زمنية تاريخية من قاعدات بيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الزراعة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة (FAOSTAT) التي استكملت بقاعدة البيانات الخاصة بتقرير "التوقعات". وتم الإبقاء على أنواع الانبعاثات التي لا تتصل بأي متغير من المتغيرات المشمولة في تقرير "التوقعات" (زراعة التربة العضوية واحتراق السفانا) ثابتة عند آخر قيمة متاحة لها. وتشمل "الفئات الأخرى" انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة مباشرة عن احتراق مخلفات المحاصيل، واحتراق السافانا، ومخلفات المحاصيل، وزراعة التربة العضوية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (2021). قاعدة بيانات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الزراعة في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة، www.fao.org/faostat/en/#data/GT؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة (2021)، "التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"، الإحصاءات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات) http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en

من المتوقع أن يتباطأ نمو إنتاج الوقود الحيوي، ما سيؤدي إلى تقلّص حصة الوقود الحيوي من السلع الأساسية لمخزونات العلف

ويشير تقرير "التوقعات" إلى أنّ قطاع الوقود الحيوي سيتوسّع خلال السنوات العشر المقبلة بوتيرة أبطأ بكثير من وتيرة العقدين الماضيين. فمن المتوقّع أن يستخدم إنتاج الوقود الحيوي حصةً أقل من السلع الأساسية لمخزونات العلف، باستثناء قصب السكر. وفي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تدعم السياسات بشكل متزايد التحوّل إلى المركبات الكهربائية وتفضّل منتجات النفايات والمخلّفات كمخزونات للعلف على إنتاج الوقود الحيوي. ولكن، ستواصل البلدان الرئيسية المنتجة لقصب السكّر والزيوت النباتية (مثل البرازيل والهند وإندونيسيا) توسيع نطاق إنتاجها للوقود الحيوي مدفوعةً بارتفاع استخدام الوقود لوسائل النقل، والأهداف البيئية، والجهود الرامية إلى تعزيز قطاعها الزراعي المحلي.

تمثّل الاستثمارات المعززة للإنتاجية عوامل رئيسية في نموّ الإنتاجية الزراعية

ويبرز تقرير "توقعات" لهذا العام الدور الهام الذي تؤديه الاستثمارات العامة والخاصة في تعزيز الإنتاجية. فمن المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي العالمي خلال العقد المقبل بنسبة 1.4 في المائة، حيث سيحدث الناتج الإضافي بمعظمه في الاقتصادات الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. ويفترض تقرير "التوقعات" زيادة فرص الحصول على المدخلات، فضلًا عن الاستثمارات المعززة للإنتاجية في مجالات التكنولوجيا والبنى التحتية والتدريب الزراعي باعتبارها محركات حاسمة الأهمية في التنمية الزراعية. ويكتسي إسناد الأولوية للزراعة والإنفاق العام والخاص المحدد الأهداف، أهمية بالغة لتحسين الإنتاجية الزراعية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان التي تكون مواردها العامة محدودة ويعتمد اقتصادها بشكل قوي على قطاع الزراعة.

من المرتقب أن ينجم معظم النموّ المتوقع في إنتاج المحاصيل عن تحسين الغلال

وستؤدي الاستثمارات في تحسين الغلال وتحسين إدارة المزارع إلى دفع عجلة النموّ في إنتاج المحاصيل على المستوى العالمي. وبناءً على افتراض الانتقال إلى نظم إنتاجية مكثفة بقدر أكبر خلال العقد المقبل، من المتوقع أن تنجم نسبة 87 في المائة من النموّ المتوقع في إنتاج المحاصيل العالمية من تحسين الغلال، ونسبة 7 في المائة من زيادة كثافة المحاصيل، ونسبة 6 في المائة فقط من توسّع الأراضي الزراعية. ومن المتوقع أن تضيق الفجوات الإقليمية على مستوى الغلال خلال العقد المقبل، إذ من المتوقع أن تزداد غلال المحاصيل الرئيسية في الهند وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بفضل استخدام البذور المكيّفة بشكل أفضل وتحسين إدارة المحاصيل.

من المتوقع أن ينجم نموّ إنتاج الثروة الحيوانية عن نموّ الإنتاجية وزيادة حجم القطعان

وعلى غرار الاتجاهات في إنتاج المحاصيل، ستنجم حصة كبيرة من نموّ الإنتاج المتوقّع بنسبة 14 في المائة في إنتاج الثروة الحيوانية والإنتاج السمكي عن تحسين الإنتاجية. ولكن، من المتوقع أيضًا أن يساهم توسّع القطعان بشكل كبير في نموّ إنتاج الثروة الحيوانية في الاقتصادات الناشئة والبلدان المنخفضة الدخل. وسيتحقق تحسين الإنتاجية في قطاع الثروة الحيوانية بصورة رئيسية عن طريق أساليب العلف المكثفة بقدر أكبر، والموارد الوراثية المحسّنة، وتحسين الممارسات في إدارة القطعان. ومن المتوقع أن يتجاوز إنتاج تربية الأحياء المائية إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية في عام 2027 وأن يمثل 52 في المائة من إجمالي إنتاج الأسماك بحلول عام 2030.

الشكل 3. تطور أسعار السلع الأساسية بالأرقام الحقيقية في الأجل الطويل

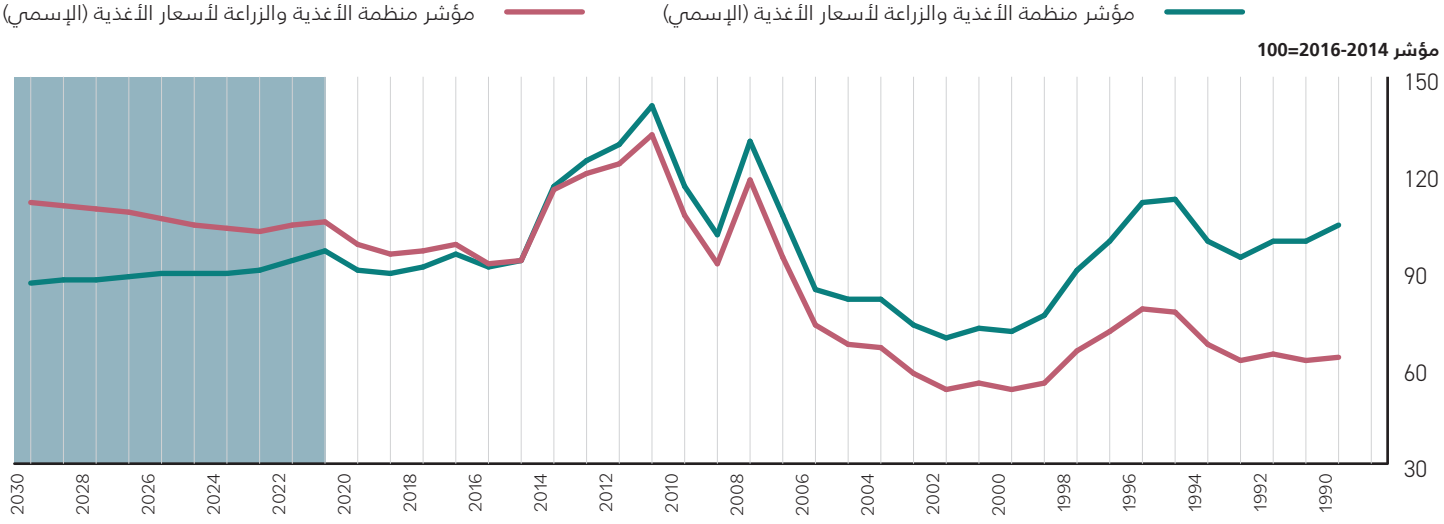

ملاحظة: تستند البيانات التاريخية إلى مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية، الذي يجمع معلومات عن الأسعار الإسمية للسلع الزراعية، ومن ثم يتم استشرافها باستخدام خط الأساس المعتمد في تقرير "التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة". وتُحسب القيم الحقيقية من خلال خفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية بمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة (2016-2014 = 1).

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/ منظمة الأغذية والزراعة (2021)، "التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة"، الإحصاءات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قاعدة البيانات) http://dx.doi.org/10.1787/agr-outl-data-en

كثافة الكربون في الإنتاج الزراعي آخذة في الانخفاض، ولكنّه من المتوقع حدوث زيادة إضافية في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030

ويسلّط تقرير "التوقعات" الضوء على المساهمة الكبيرة للزراعة في تغير المناخ. فمن المتوقع أن تنخفض كثافة الكربون في الإنتاج الزراعي خلال العقد المقبل إذ من المرتقب أن ترتفع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة مباشرة عن الزراعة بمعدل أدنى من معدل الإنتاج الزراعي. غير أنّه من المتوقع أن تزداد الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الزراعة بنسبة 4 في المائة على مدى السنوات العشر المقبلة، وتمثل الثروة الحيوانية أكثر من 80 في المائة من هذه الزيادة. وبالتالي، ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية على مستوى السياسات لكي يتمكّن قطاع الزراعة من المساهمة بفعالية في الجهد العالمي لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على النحو المحدد في اتفاق باريس. ويشمل ذلك تنفيذ عمليات إنتاج ذكية مناخيًا على نطاق واسع للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، لا سيما في قطاع الثروة الحيوانية.

تتزايد أهمية تجارة السلع الأساسية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتوفير سبل العيش في المناطق الريفية

ولا تزال التجارة تتّسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المحدودة الموارد التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية الأساسية والسلع الغذائية العالية القيمة. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تستقر حصة السعرات الحرارية المستوردة في الاستهلاك الإجمالي بنحو 20 في المائة، ولكن مع وجود تباين في ما بين الأقاليم. فمن المتوقع أن تصل هذه النسبة مثلًا إلى 64 في المائة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وتؤدي الصادرات من جهتها دورًا هامًا في تطوير الإنتاج الزراعي في العديد من البلدان والأقاليم. فمن المتوقع تصدير 34 في المائة من الإنتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحلول عام 2030. ونظرًا إلى تزايد أوجه التفاوت الإقليمية، قد يكون للجوء إلى السياسات التجارية التقييدية (مثل فرض القيود على الصادرات والواردات) آثار ضارة على الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي، وعلى سبل العيش الزراعية.

من المتوقع أن تكون الزيادة الحالية في الأسعار مؤقتة، وتشير الاتجاهات الأساسية إلى انخفاض الأسعار الحقيقية في الأجل المتوسط

وتجمع إسقاطات تقرير "التوقعات" بين التطورات في استهلاك السلع الزراعية وإنتاجها على المستوى العالمي استنادًا إلى ظروف السوق المتوقعة. فقد زادت الأسعار الدولية لمعظم السلع الأساسية خلال النصف الثاني من عام 2020 وحتى عام 2021، مدفوعةً بالطلب العالمي القوي نتيجة ارتفاع الطلب على الأغذية في الصين والقيود على نموّ الإنتاج العالمي، إلى جانب عوامل أخرى. وبناءً على ذلك، من المفترض إجراء تعديل خلال السنوات الأولى من فترة الإسقاطات. ومن المتوقع بعد ذلك أن تؤدي أساسيات السوق إلى انخفاض طفيف في الأسعار الحقيقية مدفوعًا بتحسين الإنتاجية والتباطؤ في نموّ الطلب. ويمكن أن يؤدي انخفاض الأسعار الحقيقية إلى ضغوط على دخل المزارعين، لا سيما على صغار المزارعين والمزارعين الأسريين الذين لا يستطيعون خفض تكاليفهم بقدر كاف من خلال تحسين الإنتاجية. وخلال العقد المقبل، ستؤدي التقلّبات في أحوال الطقس، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية، وتغيّر أسعار المدخلات، والتطورات على مستوى الاقتصادي الكلّي، وسواها من أوجه انعدام اليقين إلى تغيّر في الأسعار المتوقعة.

يتعين اتخاذ إجراءات متضافرة وبذل جهود إضافية على المستويات كافة من أجل تحقيق خطة عام 2030

يعرض تقرير "التوقعات الزراعية للفترة 2021-2030" الاتجاهات الرئيسية المتوقّعة في الأسواق الغذائية والزراعية خلال العقد المقبل، بناءً على افتراض التعافي السريع من جائحة كوفيد-19 العالمية وعدم حدوث أي تغيرات رئيسية في أحوال الطقس أو البيئة السياساتية. ومع أنّه من المتوقع إحراز تقدم في عدّة جوانب، فإنه يتعيّن اتخاذ إجراءات متضافرة وإدخال تحسينات إضافية على جميع المستويات والتي تتطلب هي أيضًا بذل المزيد من الجهود من جانب قطاع الزراعة إذا ما أردنا تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

لتساؤلاتكم أو للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

Holger Matthey
EST-Projections@fao.org
شعبة الأسواق والتجارة
مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، إيطاليا

Stephan Hubertus Gay
TAD.Contact@oecd.org
مديرية التجارة والزراعة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
باريس، فرنسا

أو زيارة موقعنا الإلكتروني: www.agri-outlook.org

© OECD/FAO, 2021
CB5339AR/1/07.21